

بولندا ورومانيا: ينبغي تحمل المسؤولية عن مواقع الاعتقال السرية

تدعو منظمة العفو الدولية كلاً من بولندا ورومانيا إلى إجراء تحقيقات مستقلة وواقية ونزيهة بخصوص المعلومات المتعلقة برحلات الطيران التي نظمتها الاستخبارات المركزية الأمريكية ومراكز الاعتقال السرية التي أقامتها على أراضي هاتين الدولتين. وترى المنظمة أنه يجب على جميع الحكومات الأوروبية أن تتكفل بكشف الحقيقة عن الأنشطة غير القانونية التي نفذها مسؤولون محليون أو أجانب على أراضي تلك الدول في سياق برنامج "النقل الاستثنائي" والاحتجاز السري الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

وتوجه منظمة العفو الدولية دعوتها هذه بمناسبة استعداد المجلس البرلماني التابع لمجلس أوروبا لإجراء مناقشات، يوم 27 يونيو/حزيران، حول التقرير الأخير المقدم من السيناتور ديك مارتي، والذي يتضمن معلومات عن ضلوع حكومات أوروبية في برنامج "النقل الاستثنائي" والاحتجاز السري الذي تنفذه الاستخبارات المركزية الأمريكية.

ويُذكر أن لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان المنبثقة عن المجلس البرلماني التابع لمجلس أوروبا "تعتبر حالياً من الحقائق الثابتة وجود مراكز احتجاز سرية تخضع لإدارة الاستخبارات المركزية الأمريكية منذ بضع سنوات في بولندا ورومانيا". وقد رفض وفدا بولندا ورومانيا في المجلس البرلماني التابع لمجلس أوروبا هذه النتائج، ولكن هذا الرفض يظل قولاً فارغاً في غياب تحقيقات واقية ونزيهة.

وقال كلوديو كوردون، مدير البحوث في منظمة العفو الدولية، إنه "ينبغي على القادة السياسيين في أوروبا أن يتخذوا موقفاً واضحاً ضد عمليات النقل الاستثنائي والاحتجاز السري أينما وقعت. فلم تقدم هيئات صنع القرار في مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي بعد على التعبير علناً عن إدانتها لبرنامج النقل الاستثنائي والاحتجاز السري الذي تنفذه الولايات المتحدة، وينبغي عليها أن تظهر التزامها القوي بوضع حد لصلوع أوروبا في الممارسات غير القانونية لمكافحة الإرهاب".

ومضى كلوديو كوردون قائلاً: "إذا كانت هناك جهود صادقة للتحقيق في الانتهاكات التي وقعت في الماضي وضمان محاسبة المسؤولين عنها، فقد بذل معظم هذه الجهود بالرغم من الحكومات وليس بدعم كامل منها. ومن شأن مواصلة الإنكار في مواجهة الأدلة الدامغة أن يقوض مصداقية الحكومات والمسؤولين في أوروبا".

انظر أيضاً: تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان "مجلس أوروبا: منظمة العفو الدولية تدعو إلى اتخاذ إجراء ضد عمليات الترحيل الاستثنائي"، على الموقع التالي:

<http://web.amnesty.org/library/index/engneur100032007>